**عناصر الجواب عن السؤال الشفوي الذي تقدم به النائب المحترم السيد عبد العزيز عماري عن فريق العدالة والتنمية**

**حول معاناة المواطنين مع مراكز تسجيل السيارات وتأخر مهول في إعداد واستلام وثائقهم**

تتوفر حاليا مراكز تسجيل السيارات البالغ عددها 63 مركزا عبر التراب الوطني على 554 موظفا وعونا، لكن بعضها يعاني من خصاص في هذه الموارد تقوم الوزارة بسده تدريجيا في إطار المناصب المالية المخصصة لها وعن طريق الإمكانيات التي تتيحها إعادة انتشار الموظفين.

أما فيما يتعلق بوسائل العمل، فإن جميع المراكز تتوفر على الأنظمة المعلوماتية اللازمة ومرتبطة فيما بينها وبين المصالح المركزية بشبكة معلوماتية مؤمنة تسمح باستغلال ومعالجة الملفات بطريقة أوتوماتيكية وفي إطار منظومة معلوماتية يتم تدبيرها عن طريق التدبير المفوض من لدن شركة السياقة كارد.

وفي إطار تنفيذ البرنامج الحكومي في مجال تحديث الإدارة، وفي سياق الإجراءات الاستعجالية من أجل عصرنة وتخليق العمل بمراكز تسجيل السيارات و تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة برخصة السياقة والبطاقة الرمادية اعتمدت وزارة التجهيز والنقل عدة تدابير في هذا الإطار ولا سيما :

- تهيئ مقرات مراكز تسجيل السيارات لتوفير مجالات ملائمة لاستقبال المواطنين و تجهيزها بنظام تدبير الطوابير والكاميرات ؛
- تبسيط مساطر رخصة السياقة والورقة الرمادية من خلال التقليص من عدد وثائق الملف ،وتمكين المواطنين من تحميل المطبوعات الخاصة بعمليات الحصول على رخصة السياقة والورقة الرمادية عبر الموقع الإلكتروني للوزارة ؛
- إحداث شباك وحيد لاستخلاص الواجبات المالية المفروضة بمختلف القباضات بالنسبة لرخصة السياقة ومصالح التسجيل والتنبر بالنسبة للورقة الرمادية؛

كما تم اعتماد تدابير أخرى من شأنها تخفيف وقع النقص في الموارد البشرية على سير العمل بمراكز تسجيل السيارات، من ضمنها:

- اعتماد المعلوميات والتكنولوجيات الحديثة في تدبير رخصة السياقة و البطاقة الرمادية من أجل تقليص أجال استغلال الملفات وتحسين ظروف العمل و الاحتفاظ بأثر مختلف العمليات المنجزة من قبل الموظفين .
- اختزال المعلومات المتعلقة بملفات الترشيح لامتحان الحصول على رخصة السياقة مباشرة من قبل مؤسسات تعليم السياقة، وأخذ المواعيد لإجراء الامتحان النظري عبر النظام المعلوماتي من قبل مؤسسات تعليم السياقة.

ومن جهة أخرى ، تقوم الوزارة حاليا :

- بإنجاز دراسة لتفويض تدبير ملفات رخص السياقة للقطاع الخاص .
- بالتنسيق مع إدارة الجمارك ووكالات بيع السيارات ليتم اختزال البيانات المتعلقة بملفات الورقة الرمادية وتسليم هذه الأخيرة على صعيد هذه الوكالات دون الحاجة للتوجه إلى مراكز تسجيل السيارات .